أ / شرفي وردة

أستاذ محاضر قسم - ب-

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية

البيانات الكيفية في البحث العلمي :من القراءة إلى التحليل والتفسير

Qualitative Data in Scientific Research: From Reading to Analysis and Interpretation

الملخص :

تتناول هذه المداخلة موضوع البيانات الكيفية في البحث العلمي، باعتبارها مصدرا أساسيا لفهم الظواهر الإنسانية والاجتماعية وتفسير أبعادها المختلفة، وتهدف إلى توضيح المسار المنهجي الذي يتبعه الباحث في التعامل مع هذه البيانات، انطلاقا من قراءتها الأولية وفهم سياقاتها، مرورا بفرزها وتصنيفها وتنظيمها وتحديد وحداتها الدالة، وصولا إلى تحليلها وتفسير مضامينها واستخلاص النتائج العلمية منها، كما تسلط الضوء على أبرز أساليب التحليل الكيفي وإجراءاته، والمعايير التي تضمن دقة النتائج ومصداقيتها ، ونهدف من خلال ذلك توضيح الإجراءات التحليلية من الممارسة البحثية، ومساعدة الطلبة والباحثين على توظيف البيانات الكيفية توظيفا علميا سليما يسهم في بناء معرفة دقيقة وعميقة في البحوث الانسانية.

الكلمات المفتاحية :البيانات الكيفية، البحث العلمي، التحليل الكيفي، التفسير، العلوم الإنسانية.

Abstract :

This paper addresses the subject of qualitative data in scientific research, considering it a fundamental source for understanding human and social phenomena and interpreting their various dimensions. It aims to clarify the methodological process followed by researchers in dealing with such data, beginning with their initial reading and contextual understanding, proceeding through their sorting, classification, organization, and the identification of meaningful units, and ultimately reaching their analysis, interpretation, and the extraction of scientific findings. It also highlights the main methods and procedures of qualitative analysis, as well as the criteria that ensure the accuracy and credibility of research findings. Through this contribution, we seek to clarify analytical procedures in research practice and help students and researchers

employ qualitative data in a sound scientific manner that contributes to developing accurate and in-depth knowledge in the humanities.

Keywords : Qualitative Data, Scientific Research, Qualitative Analysis, Interpretation, Humanities

مقدمة :

يعد البحث العلمي من أهم الوسائل التي يعتمد عليها الإنسان في بناء المعرفة وتطويرها، إذ يتيح الانتقال من الملاحظة الأولية للظواهر إلى دراستها بصورة منظمة تقوم على التساؤل والفحص والاستدلال، وتسعى إلى فهم الواقع والكشف عن العلاقات التي تحكم مكوناته ،تتحقق القيمة العلمية للبحث بمدى قدرته على معالجة تلك الإشكالية وفق خطوات منهجية مترابطة، تضمن سلامة الانتقال من التساؤل إلى النتائج، وتمنح المعرفة المستخلصة قدرا من الدقة والاتساق والقابلية للمناقشة والتحقق ،ويقوم إنجاز البحث العلمي على مجموعة من المراحل المتكاملة، تؤدي به إلى جمع المادة العلمية ، مستندا إلى مصادر ووثائق أو معطيات ميدانية تتناسب مع طبيعة الظاهرة المدروسة، وهذه المرحلة تكتسب أهميتها من خلال ما يليها من تنظيم وفحص وتحليل وتفسير. وتبرز هذه المسألة بصورة خاصة في البحوث المنتمية إلى العلوم الإنسانية، حيث يتعامل الباحث مع معطيات تتصل بالإنسان وسلوكه وأفكاره وتمثلاته وممارساته، وتتخذ هذه المعطيات أشكالا متعددة، فالتعامل معها يقتضي فهما لطبيعتها وسياقها، وقدرة على التمييز بين المعلومات الواردة فيها والمعاني التي يمكن استنباطها منها. وفي هذا السياق، تحتل البيانات الكيفية مكانة مهمة في بناء المعرفة العلمية، بالنظر إلى ما تتيحه من إمكانات لفهم المعاني وتفسير المواقف والكشف عن الأنماط والعلاقات التي تسهم في توضيح الظواهر المدروسة .

إشكالية البحث :

يمثل البحث العلمي عملية منهجية متكاملة لا تقتصر على جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، بل تتجاوز ذلك إلى إخضاعها للفحص والتنظيم والتحليل، بهدف بناء معرفة تستند إلى الأدلة وتستجيب للتساؤلات التي انطلق منها الباحث، فالمادة العلمية التي يحصل عليها الباحث من مصادره المختلفة لا تكتسب قيمتها بمجرد توافرها، وإنما تتحدد أهميتها بقدر ما يستطيع توظيفها في فهم الظاهرة المدروسة، والكشف عن أبعادها، واستخلاص النتائج التي تسهم في تفسيرها، ومن هذا المنطلق، تعد معالجة البيانات مرحلة جوهرية في مسار البحث، إذ تتوقف عليها سلامة الانتقال من المعطيات الأولية إلى الاستنتاجات العلمية.

وتزداد أهمية هذه المرحلة في البحوث الإنسانية، بالنظر إلى طبيعة الموضوعات التي تتناولها، وما تتسم به من تعدد الأبعاد وتشابك العوامل المؤثرة فيها، فالبيانات التي يعتمد عليها قد تتخذ عدة صورة بحيث لا يمكن فهمها فهما علميا بمجرد الاطلاع عليها أو نقل مضامينها، بل تستدعي قراءة واعية تراعي سياقها، وتكشف عن دلالاتها، وتربط محتواها بالموضوع الذي تعالجه الدراسة، ويقتضي ذلك امتلاك الباحث القدرة على التمييز بين المعلومات المباشرة التي تتضمنها المادة العلمية والمعاني التي يمكن استنباطها منها وتجنب الأحكام المسبقة.

وفي هذا الإطار، تبرز **البيانات الكيفية** باعتبارها مصدرا مهما لفهم المعاني والاتجاهات والتجارب الإنسانية، والكشف عن الأنماط والعلاقات التي تساعد على تفسير الظواهر في سياقاتها المختلفة، غير أن التعامل مع هذا النوع من البيانات يطرح تحديات منهجية تتصل بكيفية قراءتها وتنظيمها، واختيار أساليب تحليلها، وتصنيف مضامينها وفقا لأهداف البحث .كما يطرح مسألة الانتقال من وصف البيانات إلى تحليلها ، وهي عملية تتطلب إجراءات واضحة تضمن عدم الخلط بين ما تكشف عنه المعطيات فعليا وما قد يضيفه الباحث إليها . إذ لا تقف الإشكالية عند حدود اختيار أسلوب التحليل المناسب، بل تمتد إلى طبيعة النتائج التي يمكن استخلاصها من البيانات الكيفية ومدى سلامة تفسيرها .فقد يؤدي ضعف تنظيم المادة العلمية إلى نتائج غير دقيقة.

وبناء على ذلك، تتحدد المشكلة الأساسية التي يعالجها هذا البحث، في التساؤل الآتي:

كيف يمكن للباحث في العلوم الإنسانية أن ينتقل من قراءة البيانات الكيفية وتنظيمها إلى تحليلها وتفسيرها وفق إجراءات منهجية تضمن سلامة النتائج المستخلصة منها وقيمتها العلمية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما المقصود بالبيانات الكيفية، وما أبرز مصادرها وخصائصها في البحوث الإنسانية؟
2. كيف تتم قراءة البيانات الكيفية وتنظيمها وتصنيفها بما يهيئها للتحليل العلمي؟
3. ما أهم الأساليب والإجراءات المنهجية المعتمدة في تحليل البيانات الكيفية وتفسير دلالاتها؟
4. ما الضوابط العلمية التي ينبغي مراعاتها لتجنب الأخطاء والتأويلات غير المسندة، وضمان مصداقية النتائج المستخلصة من تحليل البيانات الكيفية؟

1. الإطار المفاهيمي والمنهجي للبيانات الكيفية :

1.1 مفهوم البيانات الكيفية وخصائصها :

أولا. مفهوم البيانات الكيفية:

تعد البيانات من المقومات الأساسية التي يقوم عليها البحث العلمي، إذ تمثل المادة الأولية التي يستند إليها الباحث في دراسة الظواهر وتحليلها والإجابة عن التساؤلات التي تثيرها إشكالية البحث، ولا تقتصر أهمية هذه البيانات على ما تتضمنه من معلومات حول موضوع الدراسة، بل تمتد إلى ما تتيحه من إمكانات لفهم الظاهرة المدروسة، والكشف عن أبعادها، وتفسير العوامل والسياقات المرتبطة بها .غير أن طبيعة البيانات تختلف باختلاف موضوع البحث وأهدافه والمنهج المعتمد فيه، وهو ما يقتضي التمييز بين البيانات الكمية التي تقوم أساسا على القياس العددي والتعبير عن الظواهر بالأرقام، والبيانات الكيفية التي تهتم بوصف الظواهر وفهم خصائصها ومعانيها ودلالاتها في سياقاتها المختلفة.

ويقصد بالبيانات الكيفية، في إطار البحث العلمي،" مجموع المعطيات غير المحصورة في صورتها الأصلية في القيم العددية، والتي يستند إليها الباحث من أجل وصف الظواهر الإنسانية وفهمها وتفسيرها، من خلال دراسة المضامين والمعاني والتجارب والمواقف والتمثلات والسلوكات المرتبطة بها، وقد تتخذ هذه البيانات صورة نصوص مكتوبة، أو وثائق تاريخية، أو شهادات شفوية، أو إجابات عن أسئلة مفتوحة في المقابلات والاستبيانات، أو ملاحظات ميدانية تسجل سلوكات الأفراد وتفاعلاتهم، كما يمكن أن تشمل الصور والتسجيلات الصوتية والمرئية وغيرها من المواد التي تحمل معلومات قابلة للفحص والتحليل" [1] .وتكمن خصوصيتها يكون قيمتها لا تتحدد بمجرد وجودها أو حجمها، وإنما بما تتضمنه من مضامين ودلالات يمكن استثمارها في البحث. ولا يعني وصف هذه البيانات بأنها كيفية أنها تخلو بصورة مطلقة من الأرقام أو المؤشرات الكمية، فقد يستعين الباحث، في بعض مراحل التحليل، بإحصاء تكرار موضوع معين أو مقارنة مدى حضور فكرة في مجموعة من النصوص، غير أن طبيعة التحليل تظل كيفية ما دام هدفه الأساسي هو فهم المعاني والمضامين والعلاقات وتفسيرها، وليس الاقتصار على القياس العددي .ومن هنا، فإن التمييز بين البيانات الكمية والكيفية لا ينبغي أن يقوم على شكل المعطيات وحده، بل يجب أن يأخذ في الحسبان طبيعة الأسئلة المطروحة، وأهداف الدراسة، وطريقة معالجة المادة العلمية.

وتتضح أهمية البيانات الكيفية بصفة خاصة في العلوم الإنسانية، "لأن الظواهر التي تدرسها ترتبط بالإنسان بوصفه كائنا يعيش ضمن سياقات تاريخية واجتماعية وثقافية، وتتأثر أفعاله ومواقفه بمعان ودوافع وتجارب قد لا يكون من الممكن فهمها من خلال الأرقام وحدها " [2]. وعليه، يمكن القول إن البيانات الكيفية ليست مجرد معلومات وصفية يجمعها الباحث حول موضوع معين، بل هي مادة علمية تتطلب إجراءات منهجية تسمح

بقراءتها وتنظيمها وتحليلها وتفسيرها، وتبدأ قيمتها البحثية الحقيقية عندما يتمكن الباحث من تجاوز المعنى الظاهر للمعطيات، والكشف عن الدلالات التي تخدم إشكالية دراسته.

ثانيا. خصائص البيانات الكيفية :

تتميز البيانات الكيفية بمجموعة من الخصائص [3]:

1.الارتباط بالمعاني والدلالات: تتمثل إحدى أبرز خصائص البيانات الكيفية في اهتمامها بما تحمله المعطيات من معان ودلالات، وليس بمجرد تسجيل وقوع الظاهرة أو تحديد حجمها، فالعبارة التي يصرح بها أحد المشاركين في مقابلة، أو الفكرة التي تتضمنها وثيقة تاريخية، لا تكتسب أهميتها من ألفاظها وحدها، بل من المعنى الذي تؤديه وعلاقتها بالموضوع المدروس.

2. الارتباط بالسياق : لا يمكن فهم البيانات الكيفية فهما دقيقا بمعزل عن السياق الذي ظهرت فيه أو أنتجت ضمنه، فالكلمات والمواقف والسلوكات قد تختلف دلالاتها باختلاف الظروف التي تحيط بها. ومن ثم، يتعين على الباحث أن يراعي زمان إنتاج المادة العلمية ومكانها والظروف المحيطة بها، فضلا عن خصائص الأشخاص أو الجهات التي صدرت عنها.

3. التنوع في الأشكال والمصادر: لا تنحصر البيانات الكيفية في نوع واحد من المواد، بل تتعدد أشكالها تبعا لطبيعة الظاهرة والمنهج والأدوات المستخدمة في دراستها .فقد تكون مكتوبة، مثل الكتب والوثائق والتقارير، أو شفوية، مثل المقابلات والشهادات والروايات الشفوية، أو ميدانية، مثل الملاحظات المسجلة أثناء متابعة سلوك أو نشاط معين، كما قد تكون بصرية أو سمعية .ويمنح هذا التنوع الباحث فرصا متعددة لفهم الظاهرة من زوايا عدة.

4. الطابع الوصفي والتفسيري: تسمح البيانات الكيفية بوصف خصائص الظواهر وتحديد مظاهرها، غير أن وظيفتها لا تتوقف عند حدود الوصف، بل يمكن أن تمتد إلى تفسير المعاني والعلاقات والأنماط التي تكشف عنها المادة المدروسة، ويظل التفسير مرتبطا بما تسمح به البيانات فعليا.

5. المرونة في إجراءات الجمع والتحليل: تتسم البحوث المعتمدة على البيانات الكيفية بقدر من المرونة يسمح بتكييف إجراءاتها مع طبيعة المادة العلمية وما يظهر أثناء العمل الميداني أو فحص المصادر، فقد يكتشف

الباحث، أثناء قراءة المقابلات أو الوثائق، موضوعات لم تكن واضحة في بداية الدراسة، فيعيد تنظيم فئاته التحليلية أو يوجه اهتمامه إلى جوانب تستحق مزيدا من الفحص.

6.الحاجة إلى التصنيف والترميز المنهجي: قد تأتي البيانات الكيفية في صورة نصوص مطولة أو ملاحظات متعددة يصعب استخلاص نتائج منها مباشرة، لذلك يحتاج الباحث إلى تنظيمها وتقسيمها إلى وحدات ذات معنى، ثم ترميز هذه الوحدات وتصنيفها ضمن فئات أو موضوعات ترتبط بأهداف الدراسة، ويساعد هذا الإجراء على اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف، ورصد الأفكار المتكررة، وتحديد العلاقات بين الموضوعات .

7.تأثر التحليل بخبرة الباحث وتفسيره: تتطلب قراءة البيانات الكيفية من الباحث ممارسة قدر من الاجتهاد في فهم المعاني، ولهذا قد تؤثر خلفيته العلمية وخبرته وتصوراته السابقة في الطريقة التي يقرأ بها المادة المدروسة، وعليه فالتحليل الكيفي عليه ان يتحر تحقيق الدقة ووعي الباحث، وإتاحة المجال لتحقيق الموضوعية .

2.1 مصادر البيانات الكيفية في البحوث الإنسانية :

تتوقف قدرة الباحث على دراسة الظواهر الإنسانية وفهمها على طبيعة المادة العلمية التي يعتمد عليها، ومدى ملاءمة مصادرها للإشكالية المطروحة وأهداف البحث، فالبيانات الكيفية لا تنشأ من مصدر واحد، وإنما يحصل عليها الباحث من مواد متنوعة يمكن تناول أبرز مصادر البيانات الكيفية من خلال ما يأتي [4]:

– **الوثائق والنصوص المكتوبة:** تعد من المصادر الأساسية للبيانات الكيفية في عدد كبير من تخصصات العلوم الإنسانية، لما تتضمنه من معلومات يمكن دراستها للكشف عن دلالاتها، وتشمل هذه المصادر الكتب والمراسلات والتقارير والمحاضر والقوانين والمذكرات الشخصية والسير الذاتية والمقالات الصحفية والنصوص الأدبية وغيرها من المواد المكتوبة التي تتصل بموضوع البحث.

وتبرز أهمية الوثائق المكتوبة في البحوث الانسانية بصورة خاصة، إذ يعتمد عليا في دراسة الأحداث ومختلف المواضيع ، ولا يقتصر العمل عليها في استخراج المعلومات المباشرة من هذه الوثائق، بل يتجاوز ذلك إلى تحليل الافكار والمفردات المستخدمة، كما يتطلب الأمر التمييز بين ما تصرح به الوثيقة وما يمكن استنتاجه منها.

– المقابلات والشهادات الشفوية:

تمثل المقابلات مصدرا مهما للبيانات الكيفية، لأنها تتيح للباحث التواصل المباشر مع الأفراد واستكشاف آرائهم وتجاربهم وتصوراتهم حول الظاهرة المدروسة، وتقوم المقابلة على حوار منظم أو شبه منظم، أو على أسئلة

مفتوحة تسمح للمشارك بالتعبير عن أفكاره بلغته الخاصة، بما يوفر معطيات قد يصعب الحصول عليها من خلال الوثائق المكتوبة أو الأدوات التي تعتمد على الإجابات المحددة مسبقا .

وتشمل المصادر الشفوية أيضا الشهادات والروايات الشفوية التي يستند إليها الباحث في دراسة التجارب والأحداث التي عاصرها أصحابها، وتكتسب هذه الشهادات أهمية .

- الملاحظة الميدانية :

تعد الملاحظة من المصادر المهمة للبيانات الكيفية، إذ تمكن الباحث من متابعة الظاهرة في سياقها الطبيعي وتسجيل السلوكات والممارسات والتفاعلات التي تحدث أثناءها، وتختلف عن المشاهدة العادية في كونها نشاطا مقصودا ومنظما، يوجهه سؤال البحث وأهدافه، ويعتمد إجراءات محددة لتسجيل ما يلاحظه الباحث وتصنيفه والاستفادة منه في التحليل.

- الصور النقوش والتسجيلات الصوتية والمرئية:

أصبحت المواد البصرية والسمعية مصدرا مهما للبيانات الكيفية، لما تتيحه من إمكانات لدراسة جوانب من الواقع الإنساني لا يمكن للنص المكتوب وحده أن ينقلها بصورة كاملة، وتشمل هذه المواد الصور الفوتوغرافية، والأفلام، والتسجيلات الصوتية، ومقاطع الفيديو، والخرائط والرسوم وغيرها من الوسائط التي تحمل مضامين يمكن تحليلها في ضوء أهداف البحث.

- الإجابات المفتوحة في الاستبيانات والمواد المكتوبة من إنتاج المشاركين :

تعد من المصادر التي تتيح للباحث الحصول على بيانات كيفية من عدد من المشاركين، إذ تمنحهم فرصة التعبير عن آرائهم وخبراتهم وتصوراتهم بكلماتهم الخاصة، بدلا من الاقتصار على اختيار إجابة محددة مسبقا، وهي تتضمن تفسيرات ومبررات وأمثلة شخصية تساعد على فهم أعمق للموضوع المدروس .

- المصادر الرقمية والتفاعلات عبر الإنترنت :

أدى انتشار الوسائط الرقمية إلى اتساع نطاق مصادر البيانات الكيفية، فأصبح بإمكان الباحث دراسة النقاشات المنشورة في المنتديات، والتعليقات المكتوبة على المنصات الرقمية، والمدونات، والمحتويات التي ينشئها المستخدمون، وغيرها من المواد المتاحة إلكترونيا، وتتيح هذه المصادر التعرف على طرائق التعبير عن الرأي، وأنماط التفاعل، التي تظهر في البيئات الرقمية[5] .

ومن المهم التأكيد أن الباحث ليس مطالبا باستخدام جميع هذه المصادر في دراسة واحدة، بل يختار منها ما يخدم أهدافه ويستجيب لطبيعة البيانات التي يحتاج إليها، وقد يكون الاعتماد على مصدر واحد مبررا في بعض الدراسات، بينما تتطلب دراسات أخرى الجمع بين مصادر متعددة.

3.1 . أهمية البيانات الكيفية في بناء المعرفة العلمية :

تتبع أهمية البيانات الكيفية في البحث العلمي من قدرتها على إتاحة فهم معمق للظواهر المدروسة، من خلال الكشف عن المعاني والدلالات التي لا يكفي الوصف العددي وحده للإحاطة بها، فالمعرفة العلمية لا تقوم على جمع المعلومات وتسجيل الوقائع فحسب، بل تتطلب فحصها وربطها بسياقاتها، والبحث عن العلاقات التي تساعد على تفسيرها، واستخلاص النتائج التي تجيب عن تساؤلات الدراسة[6] .وفي هذا الإطار، توفر البيانات الكيفية للباحث مادة علمية تساعده على الانتقال من ملاحظة الظواهر في صورتها الظاهرة إلى استكشاف أبعادها الداخلية وفهم الظروف التي أسهمت في تشكلها، وتتجلى أهمية هذه البيانات من خلال [7]:

– **الإسهام في الفهم العميق للظواهر الإنسانية:** من خلال الاهتمام بتجارب الأفراد وتصوراتهم ودوافعهم والمعاني التي يربطونها بأفعالهم ومواقفهم.

– **الكشف عن المعاني والدلالات الكامنة في المادة العلمية** :لا تحمل البيانات الكيفية معلومات مباشرة فحسب، بل قد تتضمن على معاني تساعد الباحث على فهم اعمق للموضوع.

– **فهم الظواهر في سياقاتها التاريخية والاجتماعية والثقافية:** ترتبط الظواهر الإنسانية بالسياقات التي تنشأ فيها، ولهذا، فإن دراسة هذه الظواهر تتطلب مراعاة البيئة التي تشكلت فيها، وعدم عزل البيانات عن الظروف التي تمنحها معناها.

– **الإسهام في تطوير الإشكالية وتوجيه مسار البحث:** من خلال تطوير فهم الباحث للمشكلة التي يدرسها، وتوجيه مسار التحليل نحو جوانب لم تكن واضحة في البداية .

– **دعم تفسير النتائج وتعميق الاستنتاجات العلمية:** تؤدي البيانات الكيفية دورا مهما في الانتقال من عرض المعطيات إلى تفسير النتائج، وذلك من خلال ربط النتائج المستخلصة بإشكالية البحث وأسئلته واطاره النظري.

– **تعزيز التكامل بين المصادر والمناهج البحثية:** تتيح البيانات الكيفية للباحث إمكانية الاستفادة من مصادر متنوعة لدراسة الظاهرة نفسها، وهو ما قد يساعد على توسيع نطاق الفهم والتحقق من النتائج.

– **الإسهام في رفع جودة البحث العلمي ومصداقية نتائجه:** اذ ترتبط جودة البحث العلمي بمدى سلامة الإجراءات التي يتبعها الباحث في جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها وتفسيرها.

2. قراءة البيانات الكيفية وتنظيمها :

1.2. القراءة الأولية للبيانات وفهم سياقها :

تمثل القراءة الأولية للبيانات الكيفية مرحلة أساسية في المسار المنهجي للبحث العلمي، إذ تشكل نقطة الانطلاق التي ينتقل من خلالها الباحث من مجرد الحصول على المادة العلمية إلى التعرف على مضامينها واستيعاب طبيعتها وتحديد مدى ارتباطها بموضوع الدراسة، ولا تقتصر هذه المرحلة على الاطلاع السريع للبيانات، بل تتطلب قراءة متأنية ومنظمة تساعد على تكوين تصور أولي عن المادة المتاحة، واكتشاف موضوعاتها الأساسية، وتحديد الجوانب التي تستحق مزيدا من الفحص والتحليل، وعموما تمر القراءة بما يلي :

- **التعرف على طبيعة البيانات ومكوناتها :** تبدأ القراءة الأولية بتحديد طبيعة المادة العلمية التي يتعامل معها الباحث، والتعرف على شكلها ومكوناتها ومقدار ما تتضمنه من معلومات مرتبطة بموضوع الدراسة .ويقتضي ذلك مراجعة البيانات المتاحة مراجعة شاملة قدر الإمكان، حتى تتكون لدى الباحث صورة عامة عن مضمونها، وعن الموضوعات التي تتناولها، و مدى تنوعها واختلافها[8]، وتساعد هذه الخطوة على تجنب التركيز المبكر على جزئيات محددة قبل فهم المادة في مجموعها، كما تتيح التعرف على المعلومات المتكررة، والجوانب التي تحظى باهتمام واضح، والمسائل التي تبدو غائبة أو غير واضحة.

- **فهم السياق الذي أنتجت فيه البيانات:** لا يمكن التعامل مع البيانات الكيفية بوصفها معطيات منفصلة عن الظروف التي ظهرت فيها، لأن المعنى الذي تحمله قد يتأثر بالسياق الذي أنتجها، فالقراءة الأولية لا ينبغي أن تنحصر في مضمون البيانات الظاهر، بل يجب أن تمتد إلى فحص الظروف المحيطة بإنتاجها، والتعرف على الجهة التي صدرت عنها، والغرض الذي أنشئت من أجله، والجمهور الذي وجهت إليه، متى كانت هذه العناصر متاحة وذات صلة بالدراسة، ويساعد فهم السياق على الحد من التفسيرات المتسرعة، ويمنح الباحث قدرة أكبر على التمييز بين المعاني التي تسمح بها البيانات فعليا والمعاني التي قد تنشأ عن إسقاط تصورات خارجية عليها.

- **القراءة المتكررة وتكوين تصور أولي عن الموضوعات الأساسية:** غالبا ما تحتاج البيانات الكيفية إلى أكثر من قراءة واحدة حتى يتمكن الباحث من استيعاب مضامينها وتحديد العناصر ذات الدلالة فيها، فالقراءة الأولى تساعد على تكوين تصور عام عن المادة، بينما تسمح القراءات اللاحقة بالانتباه إلى تفاصيل قد لا تظهر في

البداية، ولهذا، تعد العودة المتكررة إلى البيانات إجراء مهما في التحليل الكيفي، لأنها تمنع الاقتصار على الانطباعات الأولى وتساعد على بناء فهم أكثر دقة وتماسكا [9].

– **التمييز بين الوصف الأولي والتفسير** : من المسائل المنهجية المهمة أثناء القراءة الأولية ضرورة التمييز بين ما تتضمنه البيانات بصورة مباشرة وبين المعنى الذي يستنتجه الباحث منها، فالوصف يتعلق بتحديد ما ورد في النص أو ما سجله الباحث أثناء الملاحظة أو ما صرح به المشارك في المقابلة، أما التفسير فيتصل بمحاولة فهم دلالة هذه المعطيات والعوامل التي قد تفسر ظهورها وعلاقتها بالموضوع المدروس.

– **تحديد مدى ارتباط البيانات بإشكالية البحث** : لا تهدف القراءة الأولية إلى فهم المادة العلمية في ذاتها فقط، بل تسعى أيضا إلى تحديد مدى ارتباطها بإشكالية البحث وأسئلته وأهدافه، اذ ينبغي أن يوجه الباحث قراءته في ضوء موضوعه، مع الحفاظ على الانفتاح تجاه المعطيات الجديدة التي قد تكشف عن جوانب مهمة لم تكن واضحة عند إعداد خطة البحث.

– **تدوين الملاحظات الأولية والاستعداد لتنظيم البيانات** : تكتمل القراءة الأولية بتدوين الملاحظات التي تساعد على الانتقال إلى مرحلة تنظيم البيانات وتصنيفها، وتشمل هذه الملاحظات الأفكار الرئيسية التي ظهرت أثناء القراءة، والمفاهيم المتكررة، وأوجه التشابه والاختلاف بين المصادر، والأسئلة التي تحتاج إلى مزيد من الفحص، ويمكن للباحث استخدام بطاقات القراءة أو الجداول لتسجيل هذه الملاحظات، ومن المفيد أن يميز الباحث في ملاحظاته بين **ثلاثة مستويات** :المعلومات المنقولة مباشرة من المصدر، والملاحظات الوصفية التي يسجلها بناء على قراءته، والأفكار التفسيرية الأولية التي يقترحها لفهم البيانات.[10]

2.2 فرز البيانات الكيفية وتصنيفها وتنظيمها :

بعد الانتهاء من القراءة الأولية للبيانات الكيفية وتكوين تصور عام عنها، ينتقل الباحث إلى مرحلة أكثر تنظيما، تتمثل في فرز المادة العلمية وتصنيفها وترتيبها وفق معايير تتناسب مع موضوع البحث وأهدافه، وتكتسب هذه المرحلة أهمية خاصة لأنها تمثل حلقة وصل بين القراءة الأولية والتحليل المنهجي، إذ يصعب على الباحث الانتقال مباشرة من الاطلاع على كمية كبيرة من البيانات إلى استخلاص النتائج، ما لم يعمل أولا على تنظيم هذه المادة وتحديد أجزائها ذات الصلة بإشكالية البحث، و هذه العملية تحتاج إلى قدر من الدقة، حتى لا يؤدي التنظيم إلى إهمال معلومات مهمة ، بما قد يؤثر في سلامة التحليل والتفسير.

أولا. فرز البيانات الكيفية :

يقصد بفرز البيانات الكيفية عملية مراجعة المادة العلمية التي جمعها الباحث، بهدف التمييز بين البيانات المرتبطة مباشرة بموضوع الدراسة والبيانات الأقل صلة به، مع تحديد المعلومات التي تحتاج إلى مراجعة أو استكمال ، ويأتي الفرز بعد القراءة الأولية، حيث يكون الباحث قد تعرف بصورة عامة على محتوى البيانات، وأصبح قادرا على تحديد الأجزاء التي يمكن أن تسهم في الإجابة عن أسئلة البحث، ويختلف **الفرز** عن **الاستبعاد العشوائي** للمعلومات، لأن الباحث لا يتعامل مع البيانات على أساس انطباعاته الشخصية وحدها، وإنما يستند إلى معايير مرتبطة بإشكالية البحث وأهدافه ومجاله الزمني والمكاني، فضلا عن طبيعة المنهج المعتمد[11].

وتتجلى أهمية الفرز في تقليل التشتت الناتج عن كثرة المادة العلمية، وتوجيه اهتمام الباحث نحو البيانات الأكثر ارتباطا بمشكلة الدراسة، فضلا عن تسهيل عملية المقارنة بين المعلومات المتشابهة أو المتعارضة، كما يساعد على الكشف عن النقص في المادة المجموعة.

ثانيا. تصنيف البيانات الكيفية وفق معايير علمية :

يمثل التصنيف مرحلة أساسية في معالجة البيانات الكيفية، ويقصد به توزيع المادة العلمية على فئات أو مجموعات تجمع بينها خصائص أو موضوعات مشتركة، بما يسمح بفهم مكوناتها وإقامة المقارنات بينها، فإذا كان **الفرز** يساعد على تحديد البيانات المناسبة للدراسة، **فالتصنيف** يساعد على الكشف عن كيفية انتظام هذه البيانات داخل مجموعات ذات دلالة علمية.

ويعتمد التصنيف على طبيعة البحث وأسئلته والمنهج المستخدم فيه، ولذلك لا توجد طريقة واحدة تصلح لجميع الدراسات الكيفية، فقد يصنف الباحث بياناته حسب خصائصها المشتركة وفق تصنيفا، ويجب أن يكون معيار التصنيف واضحا ومناسبا حتى لا تختلط الفئات بعضها ببعض بصورة تعيق فهم البيانات وتحليلها.

ومن أبرز معايير تصنيف البيانات الكيفية ما يأتي[12]:

1. التصنيف الموضوعاتي :يعتمد على تقسيم البيانات بحسب الموضوعات أو الأفكار التي تتناولها ،ويسمح هذا التصنيف بجمع المعلومات المتصلة بكل موضوع، ثم المقارنة بين تجارب الطلبة ومواقفهم.

2. التصنيف الزمني :يقوم على ترتيب البيانات وفق الفترات التي تعود إليها، ويكون مفيدا بصورة خاصة في البحوث التاريخية والدراسات التي تتناول تطور الظواهر عبر الزمن، غير أن الترتيب الزمني وحده لا يكفي لتفسير هذه التحولات، بل ينبغي ربطه بتحليل مضمون الوثائق والسياقات التي أنتجتها.

3. التصنيف المكاني :يستند إلى المواقع الجغرافية أو البيئات التي ترتبط بها البيانات، ويمكن استخدامه في الدراسات التي تقارن بين مؤسسات أو مجتمعات مختلفة، وتكمن أهميته في إظهار الاختلافات المرتبطة بالمجال المكاني، مع ضرورة الحذر من رد جميع الفروق إلى المكان وحده، لأن عوامل أخرى قد تسهم في تفسيرها .

4. التصنيف بحسب مصدر البيانات :يعتمد على التمييز بين المادة العلمية وفقا لمصدرها، كأن يفصل الباحث بين الوثائق الرسمية، والشهادات الشفوية، والمقابلات، والملاحظات الميدانية..، وتبرز أهمية هذا التصنيف عند التعامل مع مصادر متعددة، لأنه يساعد على معرفة طبيعة كل مصدر وحدود الاستفادة منه.

5.التصنيف بحسب المواقف والاتجاهات :يستخدم عندما يكون البحث مهتما بفهم تصورات الأفراد ومواقفهم من قضية معينة .

ثالثا. تنظيم البيانات الكيفية وترتيبها :

بعد **فرز** البيانات وتحديد الفئات المناسبة **لتصنيفها**، تأتي مرحلة **التنظيم**، وهي العملية التي يتم من خلالها ترتيب المادة العلمية بطريقة تسهل الرجوع إليها ومراجعتها ومقارنتها خلال مراحل التحليل اللاحقة، ويشمل التنظيم حفظ البيانات وفق نظام محدد، وتوثيق مصادرها، وترقيم الوثائق أو المقابلات، وتحديد مواقع المعلومات المهمة، مع الاحتفاظ بالروابط التي تصل كل معلومة بسياقها الأصلي.

وتتخذ عملية **التنظيم** أشكالا مختلفة بحسب طبيعة البيانات، ففي البحوث المعتمدة على المقابلات، يمكن تخصيص رمز لكل مقابلة، وتحديد بياناتها الأساسية، مثل تاريخ إجرائها وطبيعة المشارك والموضوعات التي تناولتها ، أما في البحوث التاريخية، فيمكن تنظيم الوثائق بحسب مصدرها وتاريخها ونوعها والموضوعات التي تتناولها، مع تسجيل بياناتها الببليوغرافية بدقة، ويمكن أيضا استخدام الجداول التنظيمية لتلخيص البيانات وإظهار أوجه التشابه والاختلاف بينها .فبدلا من إعادة قراءة عشرات البيانات في كل مرة، يستطيع الباحث إعداد جدول يتضمن الموضوع الذي تناولته، والفكرة الأساسية، والمقطع الدال، والملاحظات الأولية[13].

كما يمكن الاستعانة ببرامج معالجة النصوص والجداول الإلكترونية أو البرمجيات المتخصصة في تحليل البيانات الكيفية، خاصة عندما تكون المادة العلمية كبيرة ومتنوعة، وتساعد هذه الأدوات على حفظ البيانات والبحث عن الكلمات والرموز وتجميع البيانات المتصلة بموضوع معين، لكنها لا تقوم مقام الباحث في فهم المعاني وتفسيرها.

رابعا. الترميز بوصفه إجراء مساعدا على تنظيم البيانات :

يرتبط تنظيم البيانات الكيفية في كثير من الدراسات بعملية الترميز، التي يقصد بها إسناد رموز أو تسميات

مختصرة إلى مقاطع من البيانات تعبر عن فكرة أو موضوع أو معنى معين، ويسمح الترميز بتحديد المقاطع المتشابهة وجمعها، كما يسهل الانتقال من المادة الخام إلى بناء الفئات والموضوعات التي ستخضع للتحليل. وقد يكون **الترميز وصفيا** عندما يشير إلى موضوع ظاهر في النص ، وقد يكون **تفسيريا** عندما يعبر عن معنى أوسع يستخلصه الباحث من مضمون البيانات، مع ضرورة أن يكون هذا المعنى مسندا في البيانات المتاحة .

خامسا. الضوابط المنهجية لفرز البيانات وتصنيفها وتنظيمها :

حتى تؤدي هذه المرحلة وظيفتها العلمية، ينبغي مراعاة مجموعة من الضوابط التي تحمي البيانات من التشويه:

– **الضابط الاول: الارتباط بإشكالية** البحث، بحيث تكون معايير الفرز والتصنيف مستمدة من أسئلة الدراسة وأهدافها، مع الاستعداد لمراجعتها إذا كشفت القراءة المتعمقة عن موضوعات جديدة ذات صلة.

– **الضابط الثاني:** المحافظة على **أمانة البيانات الأصلية،** إذ يجب ألا تؤدي عملية الاختصار أو إعادة الترتيب إلى تغيير معنى الأقوال أو حذف ما يكشف عن تردد أصحابها أو اختلاف مواقفهم، وإذا احتاج الباحث إلى اقتطاع عبارة من مقابلة أو وثيقة، فعليه الاحتفاظ بما يكفي من السياق لفهمها على نحو سليم، والرجوع إلى المصدر الأصلي عند الشك في دلالتها[14].

– **الضابط الثالث:** فيتعلق **بالوضوح والاتساق،** أي اعتماد معايير تصنيف محددة وتطبيقها بطريقة متقاربة على مختلف البيانات، مع توثيق التعديلات التي تطرأ عليها، كما ينبغي الانتباه إلى البيانات المخالفة للتصورات السائدة، وعدم استبعادها لمجرد أنها لا تنسجم مع الاتجاه العام، فقد تكشف عن نتيجة مهمة لبحوث اخرى.

–الضابط الثالث: سرية البيانات الشخصية في الدراسات التي تتضمن مقابلات أو معلومات حساسة، وعدم إدراج معلومات تسمح بالتعرف على المشاركين، فالالتزام الأخلاقي ليس أمرا منفصلا عن المنهجية، بل هو جزء من سلامة الإجراءات البحثية والثقة في النتائج.

3.2. تحديد الوحدات الدالة واستخراج المؤشرات الأولية :

بعد الانتهاء من قراءة البيانات الكيفية وتنظيمها وتصنيفها، ينتقل الباحث إلى مرحلة أكثر تقدما، تتمثل في تحديد الوحدات الدالة واستخراج المؤشرات الأولية التي تساعده على فهم مضمون المادة العلمية والكشف عن الموضوعات والمعاني التي تتضمنها، وتمثل هذه المرحلة نقطة انتقال من التعامل العام مع البيانات إلى التعامل مع أجزائها ومكوناتها بصورة أكثر تركيزا، إذ يبدأ الباحث في تحديد المقاطع والعبارات والأفكار التي تحمل دلالات مرتبطة بإشكالية البحث، ثم يعمل على تجميعها ومقارنتها للكشف عن الأنماط والعلاقات التي يمكن أن

تسهم في تفسير الظاهرة المدروسة[15].

ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة بصورة سليمة دون الاستفادة من العمل السابق، لأن تحديد الوحدات الدالة يفترض أن يكون الباحث قد تعرف على طبيعة البيانات وسياقها، وحدد معايير تصنيفها، ونظمها بطريقة تسمح بالرجوع إلى أجزائها المختلفة.

أولا. مفهوم الوحدات الدالة في تحليل البيانات الكيفية:

يقصد بالوحدات الدالة تلك الأجزاء أو المقاطع التي يحددها الباحث داخل المادة العلمية باعتبارها حاملة لمعنى يمكن الاستفادة منه في الإجابة عن أسئلة البحث، وقد تكون هذه الوحدات كلمة أو عبارة أو جملة أو فقرة كاملة، كما قد تتمثل في موقف تمت ملاحظته ميدانيا، أو حدث ورد في شهادة شفوية، أو فكرة ضمن مرجع ما، ويتوقف تحديد الوحدة المناسبة على طبيعة البيانات، والهدف من التحليل، ففي دراسة تعتمد على المقابلات، يمكن أن تكون الوحدة الدالة عبارة قصيرة ، أما في البحوث التاريخية، فقد تكون فقرة من كتاب[16] .

ثانيا. معايير اختيار الوحدات الدالة وتحديدها :

يتطلب تحديد الوحدات الدالة اعتماد مجموعة من المعايير، وتجنب التحديد العشوائي الذي قد يؤدي إلى إهمال معلومات مهمة أو التركيز على أجزاء لا تخدم أهداف الدراسة، ومن بين هذه المعايير :

المعيار الاول: الارتباط بإشكالية البحث، إذ ينبغي أن تكون الوحدة المختارة ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بأحد أسئلة الدراسة، أو أن تقدم معلومة تساعد على فهم السياق العام للظاهرة.

المعيار الثاني : وضوح الدلالة أو إمكانية تفسيرها في ضوء السياق، فلا يكفي أن تتضمن العبارة كلمة مرتبطة بموضوع البحث حتى تصبح وحدة ذات قيمة تحليلية، بل ينبغي النظر إلى معناها داخل النص الذي وردت فيه، فقد يستخدم المشارك كلمة واحدة للتعبير عن أكثر من موقف، وقد تتغير دلالة العبارة بحسب طبيعة السؤال الذي سبقها أو الظروف التي قيلت فيها، فلا يجب على الباحث فصل المقطع عن سياقه بطريقة تؤدي إلى تحريفه[17].

المعيار الثالث: القيمة التفسيرية المحتملة للوحدة الدالة، فقد تكشف بعض المقاطع عن أسباب الظاهرة أو العوامل المؤثرة ، بينما تقدم مقاطع أخرى وصفا لتجارب الأفراد، ولا تتساوى جميع الوحدات في قيمتها التفسيرية.

واثناء اعتماد هذه المعايير، ينبغي مراعاة طبيعة المادة العلمية وحدودها، فالباحث الذي يتعامل مع وثائق تاريخية لا يستطيع أن يقرأ النصوص القديمة بمعزل عن ظروف إنتاجها أو غرض مؤلفيها، كما أن الباحث الذي

يحلل المقابلات لا يمكنه اعتبار كل ما يقوله المشاركون وصفا موضوعيا للواقع، بل ينبغي أن يراعي أن الأقوال تعبر عن تصوراتهم الخاصة ،فحديد الوحدات الدالة عملية منهجية تتطلب الجمع بين قراءة النص و سياقه.

ثالثا. خطوات استخراج المؤشرات الأولية من البيانات الكيفية :

الخطوة الاولى : تبدأ عملية استخراج المؤشرات الأولية بالعودة إلى البيانات المصنفة، وقراءة الوحدات الدالة التي سبق تحديدها في ضوء الموضوعات التي تنتمي إليها، ويهدف هذا الإجراء إلى تجاوز القراءة المنفصلة لكل مقطع، والنظر في العلاقة بين المقاطع التي تتناول موضوعا مشتركا.

الخطوة الثانية: تتمثل في المقارنة بين الوحدات الدالة، سواء داخل المصدر الواحد أو بين المصادر المختلفة .

الخطوة الثالثة: فتتمثل في رصد أوجه التشابه والاختلاف والتكرار والتناقض، فقد تكشف المقارنة عن تكرار بعض الأفكار، أو عن اختلاف المواقف بشأن قضية واحدة، أو عن وجود معلومات لا تنسجم مع الاتجاه العام للبيانات، وهذه الملاحظات تساعد على تكوين مؤشرات أولية، لكنها تحتاج إلى مراجعة مستمرة، لأن التشابه الظاهري بين عبارتين لا يعني بالضرورة أنهما تحملان المعنى نفسه[18].

الخطوة الرابعة: وهي خطوة صياغة المؤشرات بصورة واضحة ومحددة، فبدلا من كتابة ملاحظة عامة ،يمكن صياغة مؤشر أكثر دقة ،وتساعد الصياغة المحددة على ربط المؤشر بالبيانات التي استند إليها، كما تجعل من السهل اختباره ومراجعته خلال التحليل.

الخطوة الخامسة: هنا يعود الباحث إلى المادة الأصلية للتحقق من أن المؤشر لا يتجاوز ما تسمح به البيانات . ويشمل ذلك مراجعة البيانات، والتأكد من عدم إغفال أدلة مخالفة، والتمييز بين ما ورد صراحة في البيانات وما استنتجه الباحث منها .وقد ينتهي هذا التحقق إلى اثبات الفرضية او الاجابة على التساؤل، أو تعديله.

3. تحليل البيانات الكيفية وتفسيرها :

يمثل تحليل البيانات الكيفية مرحلة محورية في مسار البحث العلمي، إذ ينتقل الباحث خلالها من مرحلة القراءة والتنظيم والتصنيف وتحديد المؤشرات الأولية ،إلى مرحلة الكشف عن المعاني والعلاقات والأنماط التي تتضمنها المادة العلمية، فإذا كانت المراحل السابقة قد ساعدت على تهيئة البيانات وجعلها قابلة للفحص المنهجي، فإن التحليل يهدف إلى فهم ما وراء المعلومات الظاهرة، وتحديد كيفية ارتباط عناصرها بعضها ببعض، اذ يقوم التحليل الكيفي على الانتقال من الوصف إلى الفهم، ومن تجميع المعلومات إلى بناء علاقات بينها، ومن ملاحظة الأفكار المتكررة إلى البحث عن دلالاتها في ضوء سياقها والإطار النظري للدراسة[18].

1.3 أهم أساليب تحليل البيانات الكيفية :

يعد اختيار أسلوب التحليل من القرارات المنهجية المهمة التي يتخذها الباحث، لأنه يؤثر في طريقة التعامل مع البيانات ونوعية النتائج التي يمكن الوصول إليه، و ينبغي أن يكون مناسبا لطبيعة السؤال البحثي، ونوع المادة العلمية، والهدف الذي يسعى الباحث إلى تحقيقه ..وفيما يأتي عرض لأهم هذه الأساليب :

أولا. تحليل المضمون : يعد من الأساليب المعروفة في دراسة المواد الاتصالية والنصوص والوثائق، ويهدف إلى فحص محتوى المادة العلمية بطريقة منظمة للكشف عن الموضوعات والأفكار والدلالات التي تتضمنها، ويمكن استخدامه في تحليل الكتب، والمقالات، والخطابات، والوثائق الرسمية، والمقابلات، وغيرها من المواد التي تحمل مضامين قابلة للفحص والتصنيف، ولا يقتصر تحليل المضمون على إحصاء الكلمات أو تحديد الموضوعات الأكثر تكرارا، بل يمكن أن يتجاوز ذلك إلى دراسة المعاني التي تعبر عنها النصوص، وطريقة تقديم القضايا، والعلاقات بين الأفكار، والمواقف التي تتضمنها المادة المدروسة[19] .

ثانيا. التحليل الموضوعاتي : أسلوب يهدف إلى تحديد الموضوعات أو الأنماط الدلالية التي تتكرر في البيانات الكيفية، ثم تنظيمها وفهم العلاقات التي تجمع بينها، ويستخدم هذا الأسلوب على نطاق واسع في الدراسات التي تعتمد على المقابلات والشهادات والملاحظات الميدانية والنصوص المفتوحة، خاصة عندما يكون الهدف هو فهم تجارب الأفراد وتصوراتهم ومواقفهم تجاه ظاهرة معينة، وتقوم فكرته الأساسية على الانتقال من المقاطع **الجزئية** إلى موضوعات **أوسع**، بحيث لا يتعامل الباحث مع كل إجابة بوصفها وحدة منفصلة، بل يبحث عن المعاني المشتركة التي تظهر في مجموعة من الإجابات، مع الانتباه إلى الاختلافات والاستثناءات.

ثالثا. تحليل الخطاب : يهتم تحليل الخطاب بدراسة اللغة بوصفها ممارسة اجتماعية وثقافية، وليس مجرد وسيلة محايدة لنقل المعلومات، وينطلق من أن طريقة صياغة الأفكار، واختيار المفردات، وبناء الحجج، يمكن أن تكشف عن تصورات وقيم وعلاقات قوة تؤثر في كيفية تقديم المواضيع وفهمها. ويستخدم تحليل الخطاب في دراسة الخطب السياسية، والبيانات الرسمية، والخطابات الإعلامية، والنصوص التعليمية، والكتابات التاريخية.. .

رابعا. التحليل السردي : يستخدم التحليل السردي في دراسة الروايات والشهادات الشخصية والسير الذاتية والتجارب التي يقدمها الأفراد في صورة حكايات أو مسارات مترابطة، ويهتم هذا الأسلوب بكيفية تنظيم الأحداث وتسلسلها، والطريقة التي يفسر بها الراوي تجربته، والمعاني التي يمنحها للأحداث التي عاشها أو شهدها.

ولا ينظر التحليل السردي إلى الرواية باعتبارها مجرد قائمة من الوقائع، بل يهتم بكيفية بناء القصة ككل، ويكتسب هذا الأسلوب أهمية في البحوث الانسانية، لأنه يسمح بفهم التجارب من وجهة نظر أصحابها، مع مراعاة الحدود التي تفرضها الذاكرة وطبيعة الشهادة.

خامسا. التحليل المقارن : يقوم على دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعة من الحالات أو النصوص أو الشهادات، بهدف تحديد الخصائص المشتركة، وفهم الاختلافات، والكشف عن العوامل التي قد تساعد على تفسيرها، ويمكن استخدامه إلى جانب أساليب أخرى، مثل تحليل المضمون والتحليل الموضوعاتي والتحليل السردي، وليس بالضرورة أن يكون بديلا عنها، ويستند التحليل المقارن إلى تحديد وحدات أو معايير مشتركة تسمح بالمقارنة المنهجية ،وتكمن قيمة المقارنة في أنها تساعد على تجاوز الوصف المنفصل لكل حالة، وتتيح فهم ما يميز كل حالة وما تشترك فيه مع غيرها، لدى ينبغي تحديد أوجه المقارنة بدقة[20].

إن تعدد أساليب تحليل البيانات الكيفية لا يعني أن على الباحث استخدام جميعها في دراسة واحدة، بل ينبغي اختيار انجعها، ويقتضي الاختيار مراعاة حجم البيانات ونوعيتها، وخبرة الباحث، والإمكانات المتاحة، ومدى توافر المراجع المنهجية التي تساعده على تطبيق الأسلوب بصورة سليمة.

2.3. خطوات التحليل الكيفي وإجراءاته :

يمثل تحليل البيانات الكيفية عملية منهجية متدرجة، لا تقتصر على قراءة المادة العلمية واستخراج الأفكار الواردة فيها، وإنما تقوم على مجموعة من الإجراءات المترابطة التي تساعد الباحث على الانتقال من البيانات الأولية إلى نتائج علمية يمكن الاستناد إليها في فهم الظاهرة المدروسة، وفيما يأتي توضيح لأهم هذه الخطوات[21] :

- **تحديد هدف التحليل ومراجعة الإشكالية البحثية :** تبدأ عملية التحليل بتحديد الهدف الذي يسعى الباحث إلى تحقيقه من خلال معالجة البيانات، ومراجعة الإشكالية والأسئلة الفرعية التي وجهت عملية جمع المعلومات . وتكمن أهمية هذه الخطوة في أنها تمنح التحليل اتجاها واضحا، وتساعد على تحديد الجوانب التي ينبغي التركيز عليها، بدلا من التعامل مع البيانات بوصفها مادة مفتوحة يمكن استخلاص أي معنى منها.
- **تهيئة البيانات والتحقق من اكتمالها :**قبل الشروع في التحليل الفعلي، يحتاج الباحث إلى مراجعة البيانات التي جمعها والتأكد من أنها منظمة وقابلة للاستخدام، والتحقق من بيانات المصادر واستكمال المعلومات.
- **القراءة التحليلية المتعمقة للبيانات:** ينتقل الباحث إلى قراءتها قراءة تحليلية تتجاوز التعرف العام على مضمونها، وتهدف إلى تحديد المعاني والموضوعات والعلاقات التي يمكن أن تساعد في الإجابة عن الإشكالية .

وتختلف هذه القراءة عن القراءة الأولية التي تهدف أساسا إلى تكوين تصور عام عن البيانات، لأنها تتجه هنا إلى فحص التفاصيل. ويستحسن أن تتم القراءة على مراحل .ففي **القراءة الأولى**، يركز الباحث على فهم مضمون البيانات، ثم يعود في **قراءة لاحقة** ليحدد الأفكار التي تبدو ذات أهمية تحليلية .**وبعد ذلك**، يراجع البيانات في ضوء السياق العام، وتكمن أهمية القراءة المتعمقة في أنها تساعد على منع التسرع في التفسير.

– **ترميز البيانات وتحديد الدلالة:** يمثل الترميز إجراء أساسيا في كثير من أساليب التحليل الكيفي، ويقصد به إسناد رموز أو تسميات إلى مقاطع من البيانات تعبر عن أفكار أو موضوعات بموضوع البحث، ويساعد الترميز على تنظيم المادة العلمية، وتحديد المعلومات المتشابهة، وتسهيل المقارنة بينها.

– **بناء الفئات والموضوعات التحليلية:** بعد ترميز البيانات، ينتقل الباحث إلى تجميع الرموز المتقاربة ضمن فئات أو موضوعات أوسع، بهدف الانتقال من مستوى المقاطع الجزئية إلى مستوى أكثر شمولا في فهم الظاهرة . وتعد هذه الخطوة مهمة لأنها تساعد على تحديد المحاور الأساسية التي تنتظم حولها البيانات.

– **المقارنة بين البيانات والكشف عن الأنماط والعلاقات** :تعد المقارنة من الإجراءات التي تمنح التحليل الكيفي عمقه، لأنها تساعد على تجاوز عرض كل معلومة بصورة منفصلة، وتتيح للباحث فحص أوجه الاتفاق والاختلاف بين البيانات والمصادر ومن خلال المقارنة، يستطيع الباحث تحديد الموضوعات المتكررة، وملاحظة الظروف التي تظهر فيها، والكشف عن الحالات التي تختلف عن الاتجاه العام.

– **مراجعة التحليل والتحقق من سلامة النتائج الأولية:** يحتاج الباحث إلى مراجعة التحليل للتأكد من أن النتائج الأولية تستند إلى أدلة مناسبة، وأن الانتقال من البيانات إلى الاستنتاجات قد تم بصورة منطقية، وتعد المراجعة ضرورية لتقليل احتمال التأثر بالانطباعات الشخصية أو الانتقاء غير المقصود للبيانات أو التسرع في النتائج. وتبدأ المراجعة بالعودة إلى البيانات التي استند إليها كل موضوع أو استنتاج، والتحقق من أنها تدعم الموقف.

– **توثيق الإجراءات التحليلية وتنظيم عرض النتائج:** لا تكتمل عملية التحليل بمجرد وصول الباحث إلى مجموعة من الافكار والتحليلات، بل ينبغي أن يكون قادرا على توضيح الطريقة التي توصل بها إلى هذه النتائج . ويعني ذلك وصف الخطوات الأساسية التي اتبعها في معالجة البيانات، وبيان أسلوب التحليل المستخدم، والطريقة التي بنى بها الفئات والمعايير التي اعتمدها .

3.3 . تفسير النتائج وربطها بإشكالية البحث:

أولا. مفهوم تفسير البيانات الكيفية والتمييز بينه وبين التحليل :

يمثل تفسير النتائج المرحلة التي تتجلى فيها القيمة العلمية لتحليل البيانات الكيفية، إذ ينتقل الباحث من تحديد

الموضوعات والأنماط والعلاقات التي كشفت عنها المادة العلمية إلى فهم دلالاتها، وبيان ما تعنيه بالنسبة إلى الظاهرة المدروسة، فإذا كان **التحليل** يساعد على تنظيم البيانات والكشف عن مكوناتها والعلاقات القائمة بينها، فإن **التفسير** يسعى إلى توضيح مغزاها العلمي، وفهم العوامل التي يمكن أن تفسرها، وربطها بالسياق الذي ظهرت فيه وبالإشكالية التي انطلق منها البحث.

ومن هنا، فإن **التفسير** ليس إعادة صياغة للنتائج بلغة مختلفة، وإنما هو عملية عقلية ومنهجية تهدف إلى الانتقال من المعطيات الجزئية إلى فهم أعمق للظاهرة، مع المحافظة على الصلة بين ما تكشف عنه البيانات وما يستنتجه الباحث منها .ويتطلب ذلك الرجوع إلى إشكالية البحث، والاستفادة من الإطار النظري والدراسات السابقة، ومراعاة السياق الذي أنتجت فيه البيانات، فضلا عن الانتباه إلى حدود المادة العلمية وتفسيراتها.

ولفهم طبيعة هذه العملية، ينبغي التمييز بين **الوصف والتحليل والتفسير**، رغم وجود ترابط بينها في الممارسة البحثية، **فالوصف** يهتم بتقديم خصائص البيانات ومضمونها، و**التحليل** يعمل على تفكيك المادة العلمية وتصنيفها والكشف عن الموضوعات والعلاقات التي تتضمنها، أما **التفسير** فيتجه إلى فهم دلالة هذه الموضوعات والعلاقات وبيان أهميتها بالنسبة إلى الظاهرة المدروسة[22].

ثانيا. ربط النتائج بإشكالية البحث وأسئلته :

يعد الربط بين النتائج وإشكالية البحث من أهم الضوابط التي ينبغي مراعاتها عند تفسير البيانات الكيفية، لأن البحث العلمي لا يهدف إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات أو تقديم وصف عام للظاهرة، وإنما يسعى إلى الإجابة عن سؤال محدد أو معالجة مشكلة علمية، فقيمة النتائج تتحدد بمدى إسهامها في توضيح الإشكالية والإجابة عن الأسئلة التي انطلق منها الباحث، وتقتضي هذه العملية العودة إلى السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية، وفحص النتائج التي توصل إليها الباحث لمعرفة ما الذي تضيفه إلى فهم المشكلة المدروسة [23].

وفي هذه الحالة، يكون التعامل العلمي السليم هو عرض النتائج كما كشفت عنها البيانات ، فالهدف من الربط بين النتائج والإشكالية ليس إثبات صحة الفروض وإنما تحديد ما استطاعت تلك البيانات توضيحه بشأن المشكلة.

ثالثا. الاستفادة من الإطار النظري والدراسات السابقة في تفسير النتائج:

يمثل الإطار النظري أحد المكونات التي تساعد الباحث على فهم نتائج التحليل ووضعها ضمن سياق علمي أوسع، لأنه يوفر المفاهيم والتصورات التي يمكن الاستعانة بها لتفسير الظاهرة وتحديد العلاقات بين عناصرها . غير أن الاستفادة منه لا تعني إخضاع البيانات بصورة آلية لنظرية محددة، فقد يرتبط بتوظيف المفاهيم النظرية في ضوء ما تكشف عنه المادة العلمية.

هذا وتؤدي الدراسات السابقة دورا مهما أيضا، إذ تتيح للباحث مقارنة نتائجه بما توصلت إليه بحوث أخرى تناولت الموضوع نفسه أو موضوعات قريبة منه، فقد تتفق بعض النتائج مع ما ورد في دراسات سابقة، بينما تختلف في أخرى وفي الحالتين، لا يكفي تسجيل الاتفاق أو الاختلاف، بل ينبغي مناقشة أسبابه المحتملة في ضوء اختلاف العينات أو البيئات أو المناهج أو الفترات الزمنية أو طبيعة البيانات.

رابعا. التمييز بين النتائج المباشرة والاستنتاجات التفسيرية :

من الضوابط المهمة في تفسير البيانات الكيفية التمييز بين ما تكشف عنه المادة العلمية بصورة مباشرة وما يستنتجه الباحث منها، فالنتائج المباشرة تتعلق بالمضامين أو الموضوعات أو الأنماط التي أمكن تحديدها من خلال التحليل، أما الاستنتاجات التفسيرية فتتعلق بالمعاني والعلاقات التي يقترح الباحث أنها تساعد على فهم هذه النتائج، فتوضح من خلال جمل تفسيرية مثل: وهذا يقودنا الى، نستنتج من خلال النتيجة ، اذن يبدوا جليا.. الخ.

خامسا. التعامل مع النتائج المتعارضة وغير المتوقعة :

قد تكشف عملية تحليل البيانات الكيفية عن نتائج متعارضة، أو عن معلومات لا تنسجم مع التصورات الأولية للباحث، ويعد ذلك أمرا طبيعيا في البحوث الإنسانية، لأن الظواهر المدروسة متعددة الأبعاد، ولأن المشاركين أو المصادر قد يختلفون في تجاربهم ومواقفهم وطرق تفسيرهم للأحداث، ولا ينبغي للباحث أن يعتبر التعارض دليلا تلقائيا على ضعف البيانات، أو أن يسعى إلى إخفائه من أجل تقديم نتائج تبدو متجانسة، بل عليه أن يفحص أسباب الاختلاف، ويتحقق مما إذا كان ناتجا عن اختلاف الظروف أو المواقع الاجتماعية أو التجارب الشخصية أو طبيعة المصادر، أو عن وجود تناقض يحتاج إلى مراجعة المادة العلمية[24] .

سادسا. استخلاص الدلالات العلمية للنتائج:

بعد تفسير النتائج وربطها بالإشكالية والسياق والإطار النظري، ينتقل الباحث إلى تحديد الدلالات العلمية التي يمكن استخلاصها منها، والمقصود بذلك بيان ما تضيفه النتائج إلى فهم الظاهرة المدروسة، وما الجوانب التي توضحها، وما العلاقات التي تساعد على الكشف عنها، وما الأسئلة التي تثيرها لإجراء بحوث لاحقة، ولا تعني الدلالة العلمية مجرد أهمية الموضوع بصورة عامة، بل تشير إلى القيمة المعرفية التي يضيفها التحليل.

كما يمكن أن تسهم النتائج في توجيه توصيات عملية أو اقتراح موضوعات بحثية جديدة، لكن ينبغي أن تكون هذه التوصيات متناسبة مع ما كشف عنه التحليل.

سابعا .صياغة التفسير العلمي وعرضه بصورة منهجية :

لا تقتصر جودة التفسير على سلامة الأفكار التي يصل إليها الباحث، بل تتأثر أيضا بالطريقة التي يعرض بها هذه الأفكار والأدلة التي يستند إليها، فالتفسير العلمي يحتاج إلى صياغة واضحة ومنظمة، تتيح للقارئ فهم العلاقة بين البيانات والنتائج والاستنتاجات، وتمكنه من التمييز بين الدليل والتعليق عليه، ويمكن تنظيم عرض النتائج التفسيرية من خلال البدء بتحديد النتيجة الأساسية، ثم تقديم الأدلة التي تدعمها، ومناقشة معناها في ضوء السياق، وربطها بإشكالية البحث والإطار النظري أو الدراسات السابقة عند الاقتضاء، ثم بيان حدودها، ويساعد هذا التنظيم على تجنب الانتقال المفاجئ من وصف البيانات إلى استنتاجات واسعة لا يظهر للقارئ أساسها، كما ينبغي المحافظة على الدقة في استخدام المصطلحات، مع اعتماد لغة علمية ولغة التخصص[25].

خاتمة :

يتضح مما سبق أن التعامل مع البيانات الكيفية يمثل مرحلة أساسية في بناء المعرفة العلمية، اذ يسمح بالانتقال من تحديد الموضوعات والأنماط التي كشفت عنها عملية التحليل إلى فهم دلالاتها وعلاقاتها بالسياق والإشكالية البحثية، ويقتضي ذلك التمييز بين الوصف والتحليل والتفسير، وربط النتائج بأسئلة البحث، والاستفادة من الإطار النظري والدراسات السابقة، والانتباه إلى النتائج المتعارضة وغير المتوقعة، مع المحافظة على الصلة بين الاستنتاجات والأدلة التي تدعمها، فالتفسير العلمي لا يقوم على التخمين أو فرض المعاني على البيانات، بل يستند إلى قراءة متعمقة ومقارنة منهجية ومراجعة مستمرة للتفسيرات الأولية، ويظل الباحث مطالبا بتحديد حدود النتائج، والتمييز بين ما تكشف عنه البيانات مباشرة وما يستنتجه منها، وتجنب التعميمات التي تتجاوز نطاق المادة العلمية.

و في ضوء ما تناوله البحث، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

– تعزيز التكوين المنهجي لطلبة العلوم الإنسانية في مجال تحليل البيانات الكيفية، من خلال الجمع بين الشرح النظري والتدريب التطبيقي على المقابلات والنصوص والوثائق والملاحظات الميدانية.

– تشجيع القراءة المتأنية والمتكررة للبيانات قبل البدء في تصنيفها وتفسيرها، مع ضرورة فهم السياق الذي أنتجت فيه وعدم الاكتفاء بالمعاني الظاهرة أو الانطباعات الأولية.

– الاهتمام بمصداقية النتائج وشفافية التحليل، من خلال ربط الاستنتاجات بالشواهد التي تدعمها، وتوضيح حدود الدراسة وإمكانات الاستفادة من نتائجها.

– تنمية التفكير النقدي لدى الباحثين، بما يساعدهم على اكتشاف التحيزات المحتملة، والتمييز بين الوصف

والتحليل والتفسير، وتجنب التعميمات التي تتجاوز الأدلة المتاحة.

– تطوير الممارسات التطبيقية في البحوث الانسانية، بما يسمح بتكييف إجراءات التحليل الكيفي مع طبيعة المصادر والأسئلة البحثية في كل تخصص.

– توظيف الأدوات الرقمية توظيفا منهجيا واعيا في تنظيم البيانات واسترجاعها وتصنيفها، مع التأكيد أن هذه الأدوات تساعد الباحث ولا تعوض قراءته النقدية ومسؤوليته عن تفسير النتائج.

المراجع :

1. سليم العطار: البحث العلمي (أساسياته النظرية وممارساته العملية)، دار الوفاء للنشر ، الأردن ،2025، ص،12.

2. نفس المرجع السابق: ص ،18.

3.كوثر معاطي: أساسيات البحوث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية ،دار الفتح للنشر، مصر، 2023، ص ،73.

4. أحمد بن ماهر العطار: أبجديات البحوث العلمية ، الهدى للنشر والتوزيع، العراق، 2026، ص، 57.

5.نفس المرجع السابق : ص 58.

6. كوثر معاطي : مرجع سبق ذكره ،ص، 89 .

7. نفس المرجع السابق: ص، 91.

8.وائل عبد العظيم: مناهج البحث العلمي في العلوم الانسانية ،الريادة للنشر والتوزيع ،الأردن، 2026، ص،48.

9. سليم العطار: مرجع سبق ذكره، ص 60.

10. نفس المرجع السابق ، ص67.

11. أحمد ماهر العطار: مرجع سبق ذكره، ص، 85.

12. سليم قنوع: فنيات تطبيقية في البحوث العلمية ،دار المحراب للنشر ،لبنان، 2025، ص 29.